السياسة اللغوية و إشكال اختيار لغة التدريس بالمغرب

الطالب الباحث: اسماعيلي علوي حفيظ
مختبر السميولسانيات التطبيقية وجدلية الإبداع والنقد
جامعة المولى اسماعيل مكناس
المغرب

ملخص

تتوخى الورقة تشخيص واقع اللغة العربية بالسياسة و التخطيط اللغويين بالمغرب عبر مساءلة الفصل الخامس من الدستور المغربي لمعرفة نهجه في تدبير الهوية اللغوية ،من خلال التساؤلات التالية:ما معنى منح اللغة الفرنسية وضعا أكبر لتحل محل اللغة العربية،ألا يتعارض هذا الوضع اللغوي مع مبدأ الهوية اللغوية ؟ وهل الإصلاحات الأخيرة التي شهدها النظام التربوي بدأت تحييد عن مبدأ التعريب في اختيار لغة التدريس بصورة تكرس أزمة التعليم بالمدرسة المغربية؟

الكلمات المفاتيح: السياسة اللغوية، التخطيط اللغوي، الدستور المغربي ،الهوية اللغوية ،لغة التدريس

1 السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي

تعد اللغة مقوما ثقافيا وسياسيا مركزيا لقيام الدولة وتحقيق وحدتها،وظفتها للحفاظ على هويتها الوطنية والقومية، وتوسيع نفوذها السياسي والثقافي، فاعتنت بتنظيم استعمال اللغة داخل المجتمع. وقد استعمل اللساني الأمريكي فيشمان Fishman مصطلح السياسة اللغوية،للدلالة على البعد السياسي للغة،وتدل "مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية"[1]وهذا يعني أن السياسة اللغوية تحدد التوجهات الرئيسة للتصور الرسمي للغة.

ونقصد بها،ذلك النشاط الممنهج ،الذي تمارسه الحكومات لتنظيم الشأن اللغوي ، وتبين من خلاله وضع اللغات داخل المجتمع ،وتضع الضوابط والتوجهات العامة،التي تحدد ميادين استعمال اللغة الوطنية واللغات الأجنبية،وتوفر لها الشروط اللازمة للقيام بدورها الوظيفي.

ومن أجل ألا تظل السياسة اللغوية مجرد تصريحات و إعلان نوايا،وجب تنفيذ مضامينها،وهنا نكون أمام مرحلة التدخل العملي الملموس لتدبير الشأن اللغوي الذي يرتبط بالحديث عن مفهوم التخطيط اللغوي،الذي عرفه الأمريكي هوغنHaugenسنة1959بقوله إنه "النشاط الموجه لإعداد الدلائل الإملائية والنحوية والقاموسية للمتكلمين في جماعة لسانية غير متجانسة، حيث ننتقل في هذا المجال التطبيقي للمعرفة اللسانية،من مرحلة وصف الأنساق اللغوية إلى مرحلة الحكم عليها."[2]

بهذا المعنى،يشير التخطيط اللغوي إلى الإجراءات العملية الملموسة،التي تنقل التشريعات والقوانين اللغوية من طابعها النظري إلى مستواها التطبيقي بغية تنفيذها على أرض الواقع. وهذا ما أكده كالفي Calvet بقوله :نعتبر أن التخطيط اللغوي هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ.[3] وانفتح التخطيط اللغوي على كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها المساعدة في تدبير و تنفيذ مقتضيات السياسة اللغوية حفاظا على الهوية الثقافية.

وعلى هذا الأساس، يتأسس التخطيط اللغوي على السياسة اللغوية،وتستند السياسة اللغوية على التخطيط اللغوي.فالكثير من السياسات اللغوية وجدت دون تخطيط لغوي،فلم تجد طريقها إلى الأجرأة،فظلت حبرا على ورق."فعندما تقرر سياسة لغوية معينة ترسيم لغة وطنية،فإن هذا القرار يعتبر عمليا، في حال تبعه تخطيط يدخل هذه اللغة في المدرسة وفي الإدارة،لكن القرار نفسه يعد رمزيا، إما لأنه لم يوضع قط موضع التنفيذ،وإما لأنه لا يمكن تنفيذه في مرحلة أولى."[4]

ويمثل وضع الهوية اللغوية في البيئة المغربية أنموذجا واضحا ،يبرز العلاقة الجدلية بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. فالاعتراف باللغة الأمازيغية لغة وطنية رسمية في دستور 2011 لازال معطلا،يحتاج تخطيطا لتأهيلها في جانبها الكتابي، لتتمكن من القيام بدورها الوظيفي في المؤسسات العمومية، والارتقاء بها إلى مكانة اللغة الرسمية.

ووضع اللغة العربية في الواقع المغربي ليس أفضل من وضع اللغة الأمازيغية؛فاللغة العربية تعيش مفارقة بين كونها اللغة الرسمية الأولى للبلاد،وتراجع مستوى حضورها الوظيفي في التواصل الرسمي داخل المؤسسات العمومية لصالح اللغة الفرنسية،التي تحتل مكانة تجعل منها أكبر من لغة أجنبية محايدة.و سنناقش هذه المفارقة التي تسم وضع اللغة العربية بالمغرب في مخالفة صريحة للنصوص التشريعية التي تكرس الهوية اللغوية الوطنية الجامعة .

2 وضع الهوية اللغوية[5]في السياسة اللغوية بالمغرب

لقد شكل المغرب على مر تاريخه بيئة لغوية حية للتعايش اللغوي،بحيث تعايشت فيه اللغة الأمازيغية واللغة العربية؛فظلت اللغة الأمازيغية لغة الحديث اليومي،بينما اعتبرت اللغة العربية لغة الممارسةالدينية وتحصيل العلم والتواصل الإداري الرسمي.

لكن المغرب اليوم يعاني أزمة هوية لغوية مزمنة، يجسدها السؤال التالي:ماهي اللغة التي تشكل هويتناوكينونتنا الوطنية ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ليست سهلة، فهي تتعلق بالهوية الثقافية،أي ما يوحد بين أفراد المجتمع المغربي،ويجعله متميزا عن غيره من المجتمعات الأخرى.

وقد شخص الخطاب الملكي السامي أبعاد هذه الأزمة اللغوية وانعكاساتها على التحصيل الدراسي للتلاميذبالقول:"إن قطاع التعليم يواجه عدة صعوبات ومشاكل خاصة بسبب اعتماد بعض البرامج والمناهج التعليمية التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل،فضلا عن الاختلالات اللازمة عن تغيير لغة التدريس في المواد العلمية من العربية في المستوى الابتدائي والثانوي إلى بعض اللغات الأجنبية في التخصصات التقنية والتعليم العالي، وهوما يقتضي تأهيل التلميذ والطالب لتسهيل متابعته للتكوين الذي يتلقاه...إن الوضع الراهن لقطاع التربية والتكوين يقتضي إجراء وقفة موضوعية مع الذات لتقييم المنجزات وتحديد مكامن الضعف والاختلال."[6]

يتبين من نص الخطاب الملكي أن مسألة الهوية اللغوية تعد إحدى أهم الصعوبات التي تحول دون نجاعة فعل التعلم بالمدرسة المغربية.إذ يلخص سبب أزمة المدرسة المغربية في عدم الانسجام الذي يسم المناهج التعليمية المقررة من جهة، والاختيارات اللغوية المتعلقة باختيار لغة التدريس من جهة أخرى.ويتجلى عدم انسجام الاختيارات اللغوية في مظهرين:

أ. عدم انسجام لغة التعليم في الثانوي التأهيلي مع لغة التعليم العالي

ذلك أن المتعلم بعد قضاء سنوات عديدة من تعلم المواد العلمية باللغة العربية التي تمثل اللغة الوطنية الجامعة، يجد نفسه في مرحلة التعليم العالي مجبرا على تعلمها(أي المواد العلمية) باللغة أخرى(أي بالفرنسية)بدعوى الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل. وهذا ينعكس سلبا على تحصيله العلمي،ويضعه أمام تحد مركب ،يتمثل التحدي الأول في استيعاب المادة العلمية ،أما التحدي الثاني فيتجلى في إتقان وسيلة هذه المعرفة أي اللغة الفرنسية.مما يحد من طاقته الإبداعية في مجال تخصصه.في حين، أن المتعلمين في أنظمة تربوية أخرى،يوجهون عنايتهم إلى تحصيل العلم والمعرفة بواسطة لغتهم الوطنية التي اكتسبوها منذ التحاقهم بالمدرسة.وبهذا ،تتولد لدى المتعلم حالة من الاستلاب اللغوي والثقافي. يجعله فاقدا للثقة في لغة هويته الثقافية ووظيفتها العلمية.

ب)عدم ملاءمة لغة التعليم، أي اللغة العربية ،للغة المطلوبة في سوق الشغل .

إذا كان من الثابت أن اللغة مفتاح العلم،لا يمكن بدونها معرفة أسراره، فإننا نقر أن أزمة التعليم بالمغرب تتعلق في جانب كبير منها بضعف مردودية تعليم وتعلم اللغات. ويمكن تفسير هذا الضعف بطبيعة المناهج المعتمدة في تدريس اللغات المنفصلة كليا أو جزئيا عن واقع المتعلم الاجتماعي والثقافي، بحيث لا يجد صدى لتعلماته في حياته اليومية .كما يرجع الضعف إلى الاضطراب الحاصل في الحسم في لغة التدريس.

وهذا ما عمد الفاسي الفهري من جهته إلى إثباته بتساؤله عن معنى عدم الانسجام حيث اعتبره غيركاف لتفسير أزمة المدرسة المغربية قائلا:

" ما معنى الحديث عن"انسجام لغة التعليم" عبر الأسلاك مع أن التجارب الدولية عبر الأقطار لا تتبنى هذا المبدأ وتدخل أكثر من لغة للتعليم؟ وما معنى اللغة المطلوبة في الحياة المهنية "وكأن هناك لغة وحيدة للشغل و المهن دون غيرها وكأنه لا وجود لما يسمى اللغات"[7].

فالتجارب الدولية الناجحة في التعليم في نظر الفاسي الفهري تلغي"الحديث عن "انسجام لغة التعليم"إذ تعتمد مبدأ التعدد اللغوي في التدريس، فتمزج بين أكثر لغة في التعليم.كما يفترض في نظره "الحديث عن اللغة المطلوبة في الحياة المهنية "أن اللغة الفرنسية، اللغة الوحيدة للتواصل المهني. وهو افتراض يجانب الصواب لعدة اعتبارات حصرها فيما يلي؛ أولا أننا في وسط لغوي لغته الرسمية اللغة العربية واللغة الأمازيغية ،ثانيا أن اللغة الانجليزية تعد اللغة الكونية التي تهيمن على الحياة الاقتصادية في العالم، وثالثا أننا مع العولمة في سوق لغوي تتعدد فيه لغات التواصل المهني.

يبدو إذن أن عدم الانسجام نفسه عند الفاسي الفهري نتيجة لسبب عام،يتمثل في اضطراب السياسة اللغوية المتبعة في تدبير مسألة الهوية اللغويةبالمغرب.فالسياسة اللغوية اليوم بالمغرب غير منسجمة مع مقتضيات الدستور؛فما معنى أن تُمنح اللغة الفرنسية وضعا أكبر، لتحل محل اللغة العربية،ألا يتعارض هذا الوضع اللغوي مع مبدأ الهوية اللغوية ؟

أ_ مظاهر السياسة اللغوية في الدستور المغربي

يروم المشرع المغربي في إصلاحه للتعليم منذ فجر الاستقلال الحفاظ على الهوية الثقافية الوطنيةالمشتركة بإقراره المبادئ الأربعة:مبدأ التعريب و التوحيد والتعميم والمغربة.وعيا منه بدور اللغة في بناء الهوية الوطنية وتحقيق السيادة."إذ إنها عماد كل انتماء ثقافي"[8]يحدد هوية الفرد الوطنية والقومية.وقد تأرجح تنزيل مقتضى هذا الإصلاح بين اعتماد التعريب واتخاذ اللغة الفرنسية وسيلة للتدريس.فظلت أزمة الهوية اللغوية قائمة داخل المدرسة المغربية، الأمر الذي دفع الفاعلين في الشأن التربوي إلى البحث عن مداخل وإجراءات أخرى لإصلاح النظام التربوي وتجويده.

وسنستنطق الفصل الخامس من الدستور[9] المغربي لمعرفة نهجه في تدبير الهوية اللغوية من خلال تحديده اللغات الوطنية الرسمية ودور كل لغة من حيث الاستعمال و التوظيف العلمي الأكاديمي في مختلف المؤسسات التربوية والعلمية .

فقد نص الدستور في فصله الخامس على أن" تظل العربية اللغة الرسمية[10] للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها.تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء. تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم؛ باعتبارها وسائل للتواصل،والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر[11].

يتضح من منطوق النص الدستوري،أن المغرب عالج مسألة الهويةاللغوية من منطلق العدالة اللغوية،ليحقق التوازنات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تكفل للجميع الحق في اللغة.وبالتالي، اعترف في تدبير اللغات بكافة مكونات الهوية الثقافية المغربية،لذلك يوصف بكونه :"دستور التوافقات ،حيث أثبت الفاعل السياسي المغربي أن دوره في التعامل مع قضايا الهوية مطبوع بمنطق التوازنات السياسية والاجتماعية"[12]

وهكذا، تحولت التصورات التي قدمها الدستور في تدبير الهوية اللغوية إلى مدخل لتحقيق السلم اللغوي والاجتماعي،إذ نص على أولوية صون اللغة العربية وتنميتها والنهوض بها، بوصفها لغة رسمية للمغرب، وحث على ترسيم الأمازيغية، وحدد الإجراءات اللازمة لإدماجها في المنظومة التربوية وسائر المؤسسات العمومية، وأدرج الدستور اللهجات المغربية في الرصيد اللغوي لأنها مكون ثقافي يميز الهوية المغربية.و تعمل الدولة على توفير الشروط الملائمة لتعلم اللغات الأجنبية للولوج إلى مجتمع المعرفة.

وبهذا، تبنى الدستور المغربي هوية لغوية متعددة.يفترض الحفاظ عليها إيجاد مؤسسات دستورية،تسهر على تكريس استعمال اللغة الوطنية في المؤسسات العمومية، وتشجع على استثمار البحث العلمي فيها استجابة لمستجدات الواقع اللغوي والابتكارات العلمية، الأمر الذي يحصن الهوية الثقافية من الداخل ويجعها قادرة على الانفتاح على لغات أخرى.فماهي الاجراءات التنظيمية التي اتخذها المشرع المغربي في سبيل تحقيق ذلك؟

ومن هنا، دبر الدستور المغربي الاختلاف بين مكونات الهوية المغربية اللغوية وفق رؤية ديمقراطية، تتوخى تجنب "الفوضى اللغوية الهوياتية التي عاشها المغرب منذ الاستقلال،وما زالت آثارها بادية في الواقع اللساني،حيث لم تستطع الدولة ضبط وتدبير فسيفساء التعبيرات اللسانية الوطنية"[13]

ولهذا تبنت الدولة هوية لغوية وطنية،تتسم بالوحدة في التنوع لخلق التعايش والانسجام بين جميع اللغات المستعملة في الوسط المغربي. ولتحقيق هذا الغرض دعا الدستور إلى صون اللغة العربية، وفرضها لغة موحدة تجسيدا لتعددية عادلة، تُحمى بموجبها اللغة الوطنية الأولى للمغرب، في انتظار التأهيل الكامل للغة الأمازيغية، لتصبح قادرة على القيام بدورها الوظيفي.

ولتفعيل هذه الرؤية التوافقية ينص دستور 2011على تشكيل هيئة سماها المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.وحدد وظيفتها في "حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية،ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا"[14]،وذلك من خلال اقتراح التوجهات[15] الكبرى الموجهة لسياسة الدولة في مجال اللغة والثقافة ،والحرص على تنفيذها بمعية السلطات والمنظمات المعنية.

وقد صدر القانون التنظيمي لهذا المجلس في الجريدة الرسمية في 30 مارس 2020."ويعتبر المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية،بصفته مؤسسة وطنية دستورية مستقلة مرجعية في مجال السياسة اللغوية والثقافية،شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام،يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي. ويتألف المجلس الوطني علاوة على رئيسه الذي يعين بظهير شريف لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة من تسعة وعشرين عضوا.

ويضم المجلس الوطني كلا من أكاديمية محمد السادس للغة العربية"[16] والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية[17]. وتحدث له الهيئات التالية:الهيئة الخاصة بالحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية الأخرى،والهيئة الخاصة بالتنمية الثقافية[18] وحفظ التراث ،والهيئة الخاصة بتنمية استعمال اللغة الأجنبية والترجمة"[19]

وبعد استعراضنا مرتكزات الهوية اللغوية ،كما وردت في السياسة اللغوية التي نص عليها دستور 2011،يظهر أن تدبيرالهوية اللغوية بالمغربي تحكم فيه هاجس تحقيق التوازن بين اللغات المستعملة .فأقرت مبدأ التعدد اللغوي وفق التوزيع الوظيفي للغات،وهذا يقتضي التعايش بين اللغات داخل فضاء واحد إغناء للثقافة المغربية،وحفاظا على الوحدة الوطنية.

غير أن الملاحظ للوضع اللغوي بالمغرب ،يكاد يجزم أن أزمة الهوية اللغوية بالمغرب تعود إلى فشل سياسته اللغوية ومخططاتها التعليمية بالمغرب،بسبب عدم التوافق الموجود بين ما تدعو إليه السياسة اللغوية الرسمية للبلاد،و ما هو سائد فعلا في الواقع اللغوي من أوضاع لغوية تخالف النصوص الدستورية المنظمة للشأن اللغوي.

فاتخاذ الدستور مبدأ التعدد اللغوي مرجعا في تدبير التنوع اللغوي، لا يعني إقحام أشكال لغوية لا ترقى إلى مستوى اللغة ،نقصد هنا التعابير الشفهية التي أشار إليها الدستور المغربي. ذلك أن الواقع اللغوي بالمغرب تتوزعه ثنائية لغوية؛ العربية وما تفرع عنها من لهجات محلية، واللغةالأمازيغية بتلويناتها المختلفة.وهذا، يفرض أن تصبح كل المجالات الحيوية في الدولة باللغتين. وأن تلتزم الدولة بالحرص على استعمالهما في كل الأنشطة العامة.ولذا نتساءل عن مغزى تنصيص النص الدستوري على التعددية اللغوية عوض الثنائية اللغوية التي تسود الواقع اللغوي الفعلي، وهل هذا التنصيص يحيل ،كما أشار سعيد بنكراد، على توجه لتهيئة الظروف للتطبيع مع هيمنة اللغة الفرنسية على الفضاء اللغوي بالمغرب،حيث"يسعى البعض جاهدا إلى تعميم هذه التجربة(أي التجربة الإفريقية[20]) من خلال إيهام الناس بوجود تعددية لسنية كبيرة في المغرب تقتضي الاستعانة بلغة عالمية ،هي الفرنسية في الغالب ،فهي التي ستوحد المغاربة،وهي سبيلهم نحو المعرفة المعاصرة"[21].ويقوي هذا التوجه إقرار الانفتاح على اللغات الأجنبية في الدستور،بالرغم من أن هذا الأمر يدبر عادة ضمن التخطيط اللغوي ولا يدرج في النص الدستوري .

ولعل هذا يفسر عدم اكتراث مؤسسات الدولة للادعاءات التي يروج لها دعاة الفرنكفونية[22]،للمس بمكانة اللغة العربية وجدواها في عصرنا،بل ومنعها من القيام بدورها الوظيفي داخل المدرسة المغربية.ويزعمون أن اللغة العربية لغة غير علمية،لا تستطيع استيعاب المنجزات الحديثة ومواكبة التطورات التقنية والفنية التي يشهدها العالم،لعدم دقتها في التعبير نتيجة كثرة المترادفات فيها.كما يدّعون أن اللغة العربية لغة للممارسة الدينية فقط غير قادرة على حمل الأفكار التنويرية، فهي لا تؤهل أصحابها لمواجهة التحديات الراهنة للولوج إلى سوق المعرفة.

وتظل هذه المزاعم شكلية واهية، تخفي الحقد الدفين الذي يكنه أصحاب هذا التصور للغة العربية. وإلا كيف يمجدون في الوقت ذاته الفرنسية، التي لم تعد لغة للبحث العلمي في عصر العولمة،دون أن ننسى أن أصحاب هذا الزعم لا يرون حرجا في رهن مستقبل البلاد العلمي باستيراد العلم بلغة أجنبية.

يبدو إذن أن رسمية اللغة العربية رمزية لا قيمة لها،مادامت الممارسة الفعلية ،تدفع بها يوميا إلى التخلي عن مواقعها داخل الفضاء اللغوي بالمغرب،لتحتله في أغلب الأحيان الدراجة أو الفرنسية بلا قيمة ثقافية أو علمية مضافة.وبهذا،نرى أن الواقع اللغوي السائد ببلادنا يهدد هويتنا اللغوية ،وبالتالي كينونتنا الثقافية،لأن الثقافة لغة "واللغة سيادة وكرامة واختلاف."[23]

إن هوية الدولة في العصر الراهن تُحدد من خلال لغتها ؛فنقول دولة عربية نسبة إلى اللغة العربية التي تتحدث بها،وتعتمدها لغة للتدريس.ومن ثم،إن تقليص حضور اللغة العربية في الفضاء اللغوي المغربي،يؤدي إلى تراجع توظيفها في التفاهم والتبادل الاجتماعي ،الأمرالذي يشوش على وجدان الفرد واليات تفكيره "فهو يتكلم كما يفكر ،ويفكر كما يتكلم "[24]لا يمكن الفصل بين طريقة تفكير الفرد ومحتوى اللغة المتحدث بها،إذ تتحكم في تصوراته وقيمه. إن انحسار وظيفة اللغة العربية في البيئة المغربية،يعني انحسار هوية الدولة المغربية اللغوية والثقافية ،مما يعزلها عن محيطها العربي ،ويحد تدريجيا من دورها السياسي والثقافي في المنطقة العربية،لأن اللغة العربية قوام الثقافة المشتركة التي تربط بين الشعوب العربية.

وهكذا، يقتضي نجاح السياسة اللغوية بالمغرب تنفيذ مقتضيات النصوص التشريعية،التي تمنح اللغات الوطنية أدوارها الوظيفية، بالعمل على التنزيل الفعلي لرسمية اللغة العربية،وتمكينها من جميع الوسائل المادية والقانونية للقيام بدورها في كل المجالات. وهذا لا يعني نفي الدور الإيجابي للانفتاح على اللغات الأجنبية في إطار رؤية متوازنة تدبر التعدد اللغوي وفق مبدأ الوحدة الوطنية،تحقيقا للاستقرار اللغوي. فإذاكان التعدد اللغوي في نظر الفاسي الفهري:"مبدأ متداولا ومستحبا في هذه الخطط باعتباره رأسمالا يُمكن من الاتصال والتفاعل،وإذا كان التعدد اللهجي مشروعا لأنه يتيح التنوع، فإن التعدد والتنوع ينبغي ألا ينقلبا إلى تمزق اجتماعي ينفي الأرضية المشتركة"[25].

ويؤكد الفاسي الفهري أنه لا يفهم من الحق في التعدد أن يكون على حساب اللغة الوطنية المشتركة الجامعة،أي اللغة العربية،التي تمثل المشترك اللغوي بين أفراد المجتمع المغربي والضامنة لوحدته.إن تجربة الازدواجية اللغوية بالمغرب تجربة متميزة، تبعا للفاسي الفهري،الذي يعتبر النظام اللغوي للعاميات العربية المغربية امتدادا للغة العربية من حيث الرصيد المعجمي، والآليات النحوية والصرفية والدلالية.ولا شك أن الأمازيغية أيضا لا تشذ عن ذلك،" فهي أخت العربية وتنتمي إلى نفس الأسرة اللغوية الحامية السامية."[26]

وينطلق الفاسي الفهري في هذا التصور من فرضية المتصل اللغوي التي تفترض أن اللغة العربية المعاصرة تتمفصل داخلها مستويات لغوية،تتحدد عادة في ثلاث أنواع: اللغة المعيار(الفصيحة)،واللغة الدارجة الشفهية (العامية)،واللغة الوسيطة المستعملة بين المثقفين وفي المدرسة والإعلام.يضاف إلى ذلك تأثير الأمازيغية في نسق العربية المغربية.

ب_ السياسة اللغوية وإشكال اختيار لغة التدريس بالمغرب

وتشكل قضية اختيار لغة التدريس هذه المحتويات موضوعا شائكا في المغرب،تعددت فيه الآراء والتصورات.لذلك، إن معالجة هذه القضية تحتاج قراءة متأنية لجميع التصورات ومناقشتها لبناء الاقتراح الأمثل.

من البديهي القول إن لغة التدريس هي اللغة الرسمية للبلاد.لذا،فإن اللغة العربية هي المؤهلة لتكون لغة للتدريس بالمدرسة المغربية. وهذا ماتبناه المشرع المغربي في إصلاحه التعليم منذ فجر الاستقلال بإقراره المبادئ الأربعة:مبدأ التعريب و التوحيد والتعميم والمغربة.

غير أن الإصلاحات الأخيرة التي شهدها النظام التربوي بدأت تحييد عن مبدأ التعريب،وتتجه إلى الدعوة إلى التدريس باللغة الفرنسية، متناسية أن اللغة ليست أداة للتواصل فقط، بل مستودع تجارب كل أمة، يتضمن تاريخها وتصوراتها ومعتقداتها ،لتسهم في الحفاظ على هويتها الوطنيةونشرها، وتحقق استقلال الأمة وتقدمها.

وهذا ما أشار إليه علال الفاسي بقوله"وإني لأذكر كلمة كان كتب لي بها الصديق العزيز بلا فريج...إن العلم إذا أخذته بلغتك أخذته،وإذا أخذته بلغة غيرك أخذك".[27] إن تعيين لغة للتدريس بالمدرسة المغربية يستلزم الأخذ بعين الاعتبار انعكاساته على بناء الهوية الثقافية سواء على مستوى القيم و الأفكار والتصورات و التاريخ ."فالأمة التي تتعلم بلغة غير لغتها لا يمكن أن تفكر إلا بفكرأجنبي عنها"[28].

فلا يمكن عزل التفكير عن اللغة الحاملة لأفكار ،فهذه اللغة تفرض سلطتها الثقافية عبر الكلمات على المتكلم "فهو يتكلم كما يفكر ،ويفكر كما يتكلم "[29].فاللغة بهذا المعنى تمنح للفكر شكله وتحدد معناه،فلا يمكن استعمال لغة عوض أخرى دون أن يلحق طريقة تفكيرنا تغيير،إنها تمارس سلطة على أفكارنا و رؤيتنا للعالم بطريقة واعية أو غير واعية.فالمتكلم حينما ينطق كلمة "الإله/الله" بالعربية تستلزم الإحالة على إله واحد خالق الكون،بينما إذا تلفظ بنفس الكلمة بالفرنسية (DIEU) مارست اللغة سلطتها الثقافية فأصبحت الكلمة تحيل على ثلاثة معان:الإله الأب والإله الابن وروح القدس.

لذلك،إن التدريس اعتمادا على اللغة الوطنية،هو ترسيخ للهوية الثقافية وحماية لهاوضمان لاستقلال الأمة في اختياراتها الفكرية والاخلاقية وقدراتها على الدفاع عن وجودها الثقافي والارتقاء به، ويؤكد ذلك علال الفاسي بقوله:" فحياة لغتنا بعث لوجودنا الثقافي وصلة مستمرة مع ماضينا ومستقبلنا وتحرير لنا من هيمنة الكلمة الأجنبية التي توحي إلينا من الإلهامات ما يملأنا بروح أجنبية بعيدة عنا"[30].

لكل هذه الاعتبارات،نعتبر تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية في النظام التعليمي بالمغرب خيارا غير موفق،يتجاهل نتائج الدراسات العلمية والثقافية التي ترهن الحفاظ على الهوية الثقافية بتوظيف اللغة الوطنية أي اللغة العربية[31] في التعليم .إذ إن التدريس باللغة الوطنية مسألة مصيرية،تتعدى منطق السوق اللغوية إلى وجود المجتمع من عدمه.إذ إن هوية المجتمع تتحقق من خلال اللغة،فداخلها يتبلور كل ما يجمع بين أفراد المجتمع، من تمثلات عن الحياة والموت وطريقة التفكير والعيش، فهي التمثيل الرمزي لوجودنا.إنها سند مركزي يجسد انتماء الفرد إلى الوطن،"فهي عماد كل انتماء ثقافي "[32]يضمن وحدة البلاد ،ويميزنا ثقافيا عن غيرنا في الوقت نفسه.

فلا يكفي إذن أن نعتمد لغة أجنبية لنتقدم لأن امتلاك ناصية العلم لا يعني فرنسة محيطنا ولغاتنا وأذهاننا،كما أن الازدواجية إغناء للذات لا استلاب لها داخل لغة خارج ثقافتها.لقد تبنت نيجيريا اللغة الإنجليزية لغة وطنية،لكنها لم تستطع أخذ ناصية العلم، بل وإلى حدود الآن لازالت في الواقع تجمعا لقبائل وقوميات مختلفة لا رابط لغويا بينها ،وذاك سر هشاشتها.

وفي هذا السياق، نرفض تلك الدعوة التي صدرت من البعض[33]والتي تنادي باعتماد الدراجة أساسا لتعليم المواد الدراسية ونبذ اللغة العربية الفصحى،لأنها ليست اللغة الأم للمغاربة. ووفقا لهذا التصور ،لا مفر من اللجوء إلى العامية في التدريس لتجاوز الأزمة التي يعيشها التعليم بالمغرب،وتحقيق الانسجام بين محيط الطفل اللغوي وما يتعلمه داخل المدرسة.ولقد لخص إميل يعقوب المسوغات التي استند إليها الداعون إلى العامية في أربعة عناصر"

- الفصحى لغة أجيال مضى عهدها،تعجز عن التعبير عن الحياة،ومن ثمة فهي صعبة التعليم والتعلم لصعوبة نحوها وصرفها.
- العديد من المسلمين لا يتوسلون بالعربية في تعبيراتهم، فلا مسوغ للتعلق بها
- اعتماد العامية لغة التعليم يؤدي إلى اقتصاد في وقت التعلم لصعوبة الفصحى ولأنها ليست اللغة الأم.
- من أهم أسباب التخلف اختلاف لغة الحديث عن لغة الكتابة"[34].

يرجع رفضنا لهذه الدعوة إلى عدة أسباب أهمها:

إن اعتماد العامية في التدريس لن يمكن المتعلم من اكتشاف عالم جديد أوسع من عالم اللغة الأم الذي اعتاد عليه.ولهذا السبب سيكون التدريس باللغة العربية وسيلة لتمكين الطفل المغربي من اكتشاف ذاته والوجود من حوله بصورة مغايرة لما ألفه في لغته الأم .فلم تعق اللغة العربية مثلا الطفل المغربي في حفظ مقاطع من أغاني مقتطفة من رسوم متحركة،سمحت له بالتعرف على عوالم جديدة،تهذب سلوكه وتغني معارفه وقيمه.وبهذا، يستطيع المتعلم المغربي تعلم اللغة العربية بسلاسة مادامت تقدم له بطريقة بسيط قريبة من وجدانه ومحيطه الثقافي استجابة للحاجاته التواصلية.هذا بالإضافة إلى أن العامية آلية للتواصل اليومي النفعي،تتنوع بتنوع المعطيات الجغرافية والبشريةوالتاريخية،فتعددت العاميات في المغرب،فلكل منطقة جغرافية لهجتها:اللهجةالشماليةوالصحرويةوالعروبيةوالجبليةوالحسانيةوغيرها،مما يجعل من الصعب التوافق على اللهجة المناسبة لاعتمادها لغة للتدريس،زيادة على أن كل لهجة تتداول في منطقة جغرافية ضيقة،لا تُفهم خارجها. هذا فضلا عن، فقر اللهجات العامية المعجمي والدلالي،فعدد كلماتها محدود، ترتبط بالتعبير عن الجوانب الحسية النفعية المباشرة.إنها في الحقيقة لا تشكل لغة بتعبير سيعد بنكرادلأن"اللغة التي لا تفكر في نفسها وتتحدث عن ممكناتها ليست لغة"[35]

وقد ارتبطت الدعوة إلى التدريس بالدارجة بأشخاص[36] محسوبين على التيار الفرانكفوني الذي يحاول منذ عهد الحماية هدم مقومات الذات المغربية الدينية والثقافية والتاريخية والحضارية بالقضاء على اللغة العربية ،حيث إن مصدر الدين الوحي،و مفتاح الوحي اللغة العربية ،و فساد ملكة اللغة العربية سيفضي إلى انغلاق الوحي عن الفهم.

لذلك، تخفي الدعوة إلى التخلي عن اللغة العربية واستعمال الدارجة وراءها عداء صريحا للإسلام[37]،وتسعى إلى تقليص حضوره في البيئة المغربية من خلال إبعاد اللغة العربية عن الواقع اللغوي، وتكريس استعمال العامية في تدبير الشؤون اليومية للمواطن، وتوظيف الفرنسية في التدريس والبحث العلمي .وهذا ما يجسده الإعلام المغربي السمعي والبصري الذي يلجأ في إشهاراته وبرامجه و مسلسلاته إلى لغة هجينة، هي خليط بين العامية والفرنسية.

وفي السياق نفسه، حاول الفاعل التربوي التحايل على دستورية التدريس باللغة العربية بإقرار مبدأ التناوب اللغوي في المواد العلمية، ويقضي بالمزاوجة بين لغتين (اللغة العربية واللغة الفرنسية)أو أكثر في تعليم المواد الدراسية في المرحلة الابتدائية. وهذا التناوب اللغوي ينم"عن فشل السياسة العمومية واضطرابها في الانتقال بالعربية إلى مصاف لغات التدريس"[38] وبخاصة تدريس المواد العلمية.إذ إن القائم على الشأن التربوي دأب على ربط تدريس المواد الأدبية والأخلاقية باللغة العربية في حين دعا إلى تعليم المواد العلمية باللغة الفرنسية.وفي ذلك تنميط للغة العربية التي ظلت عنده رمزا للأدب والأساطير والدين على النقيض من اللغة الفرنسية التي يصر على أنها لغة العلم والاقتصاد.

وقد يستطيع البعض من الناحية البيداغوجية،تفسير تدريس الرياضيات مثلابالعربية، ثم إعادة تدريسها بالفرنسية، لكن اللامعقول هو تلقين المتعلم محتوى درسه بالعربية بلغة أخرى لم يتعلمها بعد.وهنا يكون الطفل في حاجة إلى بذل مجهود مضاعف، يمكنه من الانتقال من نظام لغوي إلى نظام آخر مختلف عنه، مما يخلق لديه اضطرابا لغويا.

ونتيجة ذلك، يتوجب علينا أن نشرع أولا في تنمية قدرات المتعلم في اللغة العربية منذ سن مبكرة بواسطة مناهج تربوية محفزة قبل تعليمه اللغات الأجنبية، لأن عدم إتقان المتعلم اللغة العربية، "**يؤدي إلى** اضطرابات في التعلمات الموالية اللغوية وغير اللغوية وإلى اختلالات في التربية والتعليم[39]" فيتشتت تركيز التلميذ على المحتوى التعليمي ،ويختلط عليه نظام اللغة الأولى والثانية.

ونخلص مما سلف ذكره أن كل المعطيات الثقافية والدستورية و اللسانية، تحثنا على اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم في المدرسة المغربية في جميع الأسلاك الدراسية في انتظار تأهيل اللغة الأمازيغية تأهيلا كاملا ذلك "أن الاختيار المنطقي للغة التدريس لا ينبغي أن يكون بين لغة أجنبية وأخرى وطنية،وإنما بين لغتين وطنيتين:العربية والأمازيغية في تطبيق حقيقي للدستور المتوافق على مقتضياته،وفي انتظار التأهيل الكامل للأمازيغية

واستيضاح مواطن الاستعمال وأولوياته وفق خريطة وظيفية،فإن الأولى الآن هو الاشتغال بجدية على جعل العربية لغة التعليم في جميع مسالك الدراسة"[40]

كما يمنحنا استعمال اللغة العربية لغة للتعليم فرصة لتحقيق مكاسب ثقافية واقتصادية،إذ تمكننا اللغة العربية ثقافيا من الحفاظ على الأمن الثقافي والفكري واللغوي للمواطن المغربي ،"فسيظل اعتقادنا راسخا أن العربية هي الوحيدة الكفيلة بتحقيق الأمن اللغوي للمواطن المغربي القائم على التفكير الوحدوي والمشترك الوطني بدل التركيز على الخصوصيات الضيقة"[41]

ويلغي هذا الخيار المواجهات الداخلية بين اللهجات المحلية، ويسعفنا في الاحتكاك بالتراث الثقافي والديني والحضاري للأمة العربيةالإسلامية.كما أن التعليم باللغة العربية أقل تكلفة من غيرها سواء من حيث الموارد البشرية الخبيرة أو المحتويات، فضلا عن أن اللغة العربية تسمح بالتواصل مع عدد كبير من المتكلمين اللغةالعربية،يقدر عددهم بحوالي 300[42]مليون متحدث، يشكلون سوقا استهلاكية مهمة للمنتج الوطني في مقابل الدارجة أو الفرنسية التي لا يتعدى استعمالها مناطق جغرافية محدودة.

وهكذا،ندعو إلى تبني سياسة لغوية متكاملة واضحة، تنطلق من الثوابت الوطنية،وترسخ الاعتزاز بالهوية اللغوية المغربية.وتسمح لنا ،في الوقت نفسه،بإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم.و هذا يقتضي نهج سياسة واقعية متدرجة؛تمنح الأولوية لتعلم اللغة العربية،وتفعل دورها الوظيفي في شتى مجالات الحياة العامة،وتأهيل اللغة الأمازيغية لتضطلع بدورها في المستقبل القريب.

الهوامش:

[1] لويس جان كالفي :221:2008

[2] Einar Haugen1959 :3

[3]لويس جان كالفي:221:2008

[4]لويس جان كالفي::221:2008

[5]"الأصل في اللغة أن تكون ترجمة للهوية والسيادة ،هوية جماعة وشعب وأمة ودولة..."الفاسي الفهري 2014ص247,بهذا المعنى تشكل اللغة مظهرا من مظاهر الهوية،فهي الرابطة التي تربط الفرد بجماعته لغوية وتحدد انتماءه الثقافي و الوطني.

[6]مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه الملك محمد السادس بمناسبة ثورة الملك والشعب لسنة 2013

[7] الفاسي الفهري2014ص53

[8]سعيد بنكراد مدارات اللغةبين الفصيح والعامي :2022ص34

[9]يعد الدستور أسمى قانون بالبلاد،تنبثق عنه كافة القوانين التنظيمية،ويشكل دستور 2011اخر دستور بالمغرب،يضمن 180فصلا

[10]يقصد باللغة الرسمية في تعريف اليونيسكو"اللغة التي يشير إليها الدستور،وتنظمها القوانين داخل دولة أو ولاية أو إمارة أو منظمة كيفما كان نوعها، وتفرض في جميع المجالات الرسمية للدولة من قبيل مؤسسات الحكومة والإدارات و الشأن العام"اليونيكسو1983:ص 1

[11]الدستور المغربي 2011 الفصل الخامس ص17

[12]بوعلي2015ص74

[13]بوعلي 2015ص79

[14]الفصل الخامس من الدستور المغربي 2011ص17

[15] "يضطلع المجلس الوطني بمهمة اقتراح التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال السياسة اللغوية والثقافية،والسهر على انسجامها وتكاملها،ولا سيما ما يتعلق منها بحماية وتنمية اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية وكذا الحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية،وبتنمية الثقافة الوطنية والنهوض بها في مختلف تجلياتها،وحفظ وصون التراث الثقافي المغربي وتثمينه،وتيسير تعلم و إتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم،والمساهمة في تتبع تنفيذ هذه التوجهات ،بتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية".المادة 3 من الجريدة الرسمية.

[16] تقوم أكاديمية محمد السادس للغة العربية بمهمة إعداد التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال النهوض باللغة العربية وضمان حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها،باعتبارها لغة رسمية للدولة وتتبع تنفيذ هذه التوجهات بتنسيق وثيق مع السلطات والهيئات المختصة بعد دراستها والمصادقة عليها طبقا لأحكام هذا القانون التنظيمي" المادة 12من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 30مارس 2020

[17] تأسس بظهير ملكي سنة 2011،يقوم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بمهمة إعداد التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال النهوض باللغة الأمازيغية وضمان حمايتها وتطويرها واقتراح التدابير التي يتعين اتخاذها من أجل تفعيل طابعها الرسمي في مجال التعليم ومجالات الحياة العامة ذات الأولوية.وتتبع تنفيذ هذه التوجيهات بتنسيق وثيق مع السلطات والهيئات العمومية المختصة بعد دراستها والمصادقة عليها طبقا لأحكام هذا القانون التنظيمي. المادة 12من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 30مارس2020

[18]تقوم الهيئة الخاصة بالتنمية الثقافية وحفظ التراث بمهمة إعداد التوجهات الاسترتيجية لسياسة الدولة والواجب اعتمادها في مجال التنمية الثقافية وحفظ التراث المغربي، وتتبع تنفيذها بتنسيق وثيق مع السلطات والهيئات العمومية المختصة بعد دراستها والمصادقة عليها طبقا لأحكام القانون التنظيمي .المادة 16من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 30مارس

[25]– تقوم الهيئة الخاصة بتنمية استعمال اللغات الأجنبية والترجمة بمهمة إعداد التوجهات الاسترتيجية لسياسة الدولة والواجب اعتمادها في مجال تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم والترجمة. وتتبع تنفيذها بتنسيق وثيق مع السلطات والهيئات العمومية المختصة بعد دراستها والمصادقة عليها طبقا لأحكام القانون التنظيمي .المادة 17من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 30مارس 2020

20نقصد بالتجربة الإفريقية أن أغلب الدول الإفريقية نتيجة تعدد اللغوي الذي تعيشه لجأت إلى اللغة الأجنبية لتأسيس وحدتها السياسية والاقتصادية على غرار ما حدث في نيجيريا التي اعتمدت اللغة الانجليزية لغة موحدة وغيرها

21سعيد بنكراد 2022:ص57

[22] يشير هذا المصطلح إلى المغاربة والفرنسيين الذين يعلون من شأن اللغة الفرنسية بوصفها لغة وثقافة للتنوير والحداثة على حساب اللغة الوطنية للبلاد

[23]الفاسي الفهري2013ص8–9

[24] Adam Schaff :Langage et connaissance/ed seuil 1969 :P18

[25] – الفاسي الفهري 2003: ص18

26الفاسي الفهري 2003ص25

27علال الفاسي،النقد الذاتي القاهرة المطبعة العالمية :ص333

28المرجع نفسه: ص333

[29]Adam Schaff :Langage et connaissance/ed seuil 1969 :P18

[30]المرجع نفسه:ص264

[31]تجدر الإشارة هنا إلى أن اللغة العربية والأمازيغية تشكلان اللغة الوطنية،لكن اختيار اللغة العربية لاعتبارات علمية تتجلى في كون اللغة العربية لغة مكتملة من حيث البناء راكمت تاريخا طويلا من الإنجازات العملية ،يتحدثها العرب وغيرهم ،في مقابل الأمازيغية التي لازالت لغة في طور التأهيل في جانبها الكتابي.

بنكراد مدارات اللغة بين الفصيح والعامي ص3432

[33]نموذج نور الدين عيوش الذي أسس مؤسسة زاكورة للتربية للنهوض بالعامية في التعليم

34إميل يعقوب 1983ص167و172

35المرجع نفسه"167.

36 ذلك أن التاريخ يؤكد أن الذين نادوا بالعودة إلى أصول لغوية لهجية كانوا في غالبيتهم إما من القادة الغزاة الذين جاءوا لاحتلال هذه البلدان، أو من المستشرقين أو من المستعربين الذين عاشوا في بعض الأقطار العربية(مصر و سوريا ولبنان)،وإما من المثقفين المحليين الذين ارتبطوا بمراكز فكرية ولغوية واقتصادية أجنبية"سعيد بنكراد:مدارات اللغة بين الفصيح والعامي ص68

[37]قال الجنرال ليوطي :"فليس علينا أن نعلم العربية للسكان الذين امتنعوا دائما عن تعلمها.إن العربية من عوامل نشر الإسلام؛لأن تعليمها يجري بواسطة القرآن،بينما تقتضي مصلحتنا أن نطور البربر خارج نطاق الإسلام"ينظر عبد العالي الودغيري"الفرانكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب،بالرباط،كتاب العلم/السلسلة الجديدة1993ص86

38بوعلي فؤاد 2015: ص159

[39]الفاسي الفهري السياسة اللغوية في البلاد العربية ص9

40فؤاد بوعلي 2015:ص163

41المرجع نفسه 2015: ص9

الفاسي الفهري السياسة اللغوية في البلاد العربية ص[42]151